

قال المصنف يرحمه الله : ( ومعرفة الأخوة الأخوات وقد صنف فيه القدماء كعلي بن المديني )

معرفة الأخوة والأخوات ، أي : الراوي الذي يكون له أخ أو أخوين أو ثلاثة وكلهم قد روى الحديث ، فيقول العلماء فلان وفلان وفلان أخوة وكلهم روى الحديث ، ومن ألف في ذلك : علي بن المديني ، وكتابه مطبوع ، وأبو داود ، وكتابه مطبوع ، والدار قطني وقطعة من كتابه قد طبعت أيضاً ، وهذا الباب باب مهم جداً ؛ لأنه قد تكون بعض الأسماء مشتبهة وذكرنا لكم مثلاً لها : مثلاً عمرو بن شعيب وعمر بن شعيب وإذا أردت أن تعرف أن كلاهما قد روى الحديث فعندها تثبت من ذلك ، إذا جاء عمرو بن شعيب أو عمر بن شعيب وإن كان عمر بن شعيب لا أعرف له إلا حديثاً واحداً ذكره أهل العلم في ترجمته .


قال المصنف : ( ومن المهم أيضاً معرفة آداب الشيخ والطالب ويشتركان في تصحيح النية والتطهير من أعراض الدنيا وتحسين الخلق وينفرد الشيخ بأن يسمع إذ احتيج إليه ولا يحدث ببلد فيه من هو أولى منه بل يرشد إليه ولا يترك أسمع أحد لنية فاسدة ) .


يقول : ومن المهم أيضاً معرفة آداب الشيخ والطالب ، ويشتركان في بعض منها ، وينفرد كل واحد منهما ببعض الآداب .


**فأما الذي يشتركان فيه :** ( تصحيح النية ) ، ولكن تصحيح النية أمر مطلوب من كل مسلم فضلاً عن المعلم وفضلاً عن طلاب العلم ؛ لأن الأعمال لا تكون زكية مقبولة عند الله عز وجل إلا إذا كانت نية صافية وصادقة .

قال : ( والتطهير من أعراض الدنيا ) : أي أن لا يكون غرضه من التعليم أو التعلم شيئاً من حطام الدنيا ، أي لا بد أن يكون غرضه الأسمى هو وجه الله والدار الآخرة وتحسين الخلق ، أيضاً على الشيخ أن يكون خلقه خلق حسن وأن يكون الطالب خلقه حسن ، وفي ذلك يقول أحد العلماء عبارة لطيفة : ( على المعلم أن لا يعنف وعلى

الطالب أن لا يأنف فالشيخ قد يخطئ أو قد يقول عبارة لا يقصدها أو قد يقول بغرض المدح فيخجل الطالب أمام زملائه وهو لا يقصد ، وعلى الطالب أن يتقبل هذا ولا يأنف ، ومن غلبه الخجل في مثل هذه الأمور فقد كثيراً من العلم ولم يجد من لم تكن عنده مثل هذه الشوائب . والمقصود بأن هذه الصفات التي يشترك فيها الشيخ والطالب .

أما الانفراد فقال :  ( وينفرد الشيخ بأن يسمع إذا احتيج إليه ) يعني إذا كان هناك من يقوم بالغرض الذي هو يريد ، ويؤدي الغرض هذا إلى الوجه الأكمل ليس هناك داعي إلى أن يفرق جماعة الطلاب ما دام هناك من يقوم بالتدريس وهو أولى منه بالتدريس ، يجب أن لا يفرق الجماعة ويترك الطلبة مجتمعين على هذا الشيخ ، مثلاً لو أن هناك درس في أحد المساجد في الفقه والمعلم يقوم بهذا الدرس خير قيام ليس من الأدب وليس من آداب الطلبة أن يأتي ويفتح درس في نفس المسجد في الفقه وأنا لم أبلغ درجة هذا العالم أو بلغت درجته ولكن هذا العالم قام بالواجب وكفى ولكن إذا أردت أن أدرس درس آخر أفتحه في مكان آخر ولكن آتي لأفرق جماعة الطلاب في نفس المسجد هذا ليس في الآداب .

وأيضاً يقول :  ( ولا يحدث في بلد فيه من هو أولى منه بل يرشد إليه ) : إذا كان هناك من هو أعلم منه في ذلك البلد ويقوم بالواجب ؛ لكن إذا كان هناك من هو أعلم منه يقوم بالواجب ولا يقوم بالتدريس ، فالمقصود أنه يكون هناك من يؤدي الواجب وبصورة أفضل منه ، ثم يأتي هذا ويفرق جماعة الطلاب وهذا ليس من آداب الشيخ .

يقول :  ( ولا يترك إسماع أحد لنية فاسدة ) : يعني إذا كان هناك شخص بيني وبينه عداوة أو بيني وبين قبيلته قضاءً أو ما شابه ذلك : لا يجوز لي أن أمنعه العلم .

قول المصنف : ( وأن يتطهر ويجلس بوقار ولا يحدث قائماً ولا عجلأً ولا في الطريق إلا أن اضطر إلى ذلك وأن يمسك عن التحديث إذا خشي التغير أو النسيان لمرض أو هرم وإذا اتخذ مجلس الإملاء أن يكون له مستمل يقظ ) .

من آداب الشيخ أيضاً: **﴿﴾** ( أن يتطهر ويجلس بوقار ) : أي أن يكون على الطهارة الكاملة من الحدث الأصغر فضلاً عن الحدث الأكبر ؛ بل كان من أهل العلم من يغتسل غسلًا كاملاً كغسل الجمعة ويتطيب ، ومن أكثر الناس التزاماً بهذا الأدب هو الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ، فقد كان إذا جاءه الطلاب يسألهم هل تريدون المسائل أم الحديث فإن قالوا المسائل خرج عليهم بهيئته أما إذا قيل له الحديث فلم يرضى أن يخرج لهم حتى يغتسل ويلبس أحسن ثيابه ويتطهر ويتطيب بأحسن الطيب ويجلس ، وأثناء جلوسه لا بد أن يكون الطيب موجود بين يديه ويجلس على هيئة الملوك تعظيم لأحاديث النبي عليه الصلاة والسلام وليس تعظيم لنفسه ولا يحدث قائماً أو عاجلاً لأن الاستقرار والمكث في المسجد والجلوس هذا يؤدي إلى الاطمئنان وإلى التعظيم وإلى عدم الخطأ والخوف .

قال: **﴿﴾** ( ولا في الطريق إلا إذا اضطر إلى ذلك ) : أي إلا إذا كان هناك حاجة تضطر أن يؤدي وهو ماشي أو يحدث وهو ماشي وهو قائم فلا بأس في ذلك عند الحاجة .

قال: **﴿﴾** ( وأن يمسك عن التحديث إذا خشي التغير أو النسيان لمرض أو هرم ) كل إنسان معرض إلى الآفات فإذا شعر بالحدث أو الشيخ أنه افتقد علمه أو ابتداء يفقد علمه وأنه أتته أدواء الكبر من النسيان أو ما شابه ذلك : يكف عن التحديث حتى لا يرد حديثه الأول والآخر ، كما حصل لبعض المحدثين عندما اختلط ولم يتميز حديثه : رُدَّ حديثه كُلُّهُ ، ومنهم من امتنع مثل عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي امتنع عن الحديث وأخذ بهذا الأدب فأصبح حديثه كله مقبول مع أنه اختلط مع آخر عمره ، ومنهم من حجه أبناءه ومنعوه من التحديث للطلاب عندما رأوه كبر وتغير حفظه : مثل جرير بن حازم وعبد الوهاب بن عطاء . المقصود أن هناك من حجب وهناك من احتجب بنفسه .

قال: **﴿﴾** ( وإذا اتخذ مجلس إملاء أن يكون له مستمل يقظ ) المستملي هو المبلغ الذي يبلغ الصوت فوجدوا أن العدد كبير لا يكفيه مستملي واحد ولا اثنين فكانوا

عدد المستمليين أي المبلغين أكثر من ثلاثمائة مستملي ، أحد هؤلاء وضعوه على سطح نخلة معكوفة حتى يسمع صوته الناس أول حديث قرأه على بن عاصم كرره خمسة عشر مره من كثرة الناس ، يقول حدثنا طبعاً المستملي يقول يسمع ويكرر العبارة حتى يسمعها المستملي الثاني فأول حديث لكثرة الجمع كرره خمسة عشرة مرة حتى يبلغ الناس ، أنظر كيف كان العلم عزيزاً بين أهل المسلمين ، كيف كان الناس يحبون سنة النبي عليه الصلاة والسلام.

**قول المصنف :** ( وينفرد الطالب بأن يوقر الشيخ ولا يضجره ويرشد غيره لما سمعه ولا يدع الاستفادة لحياء أو تكبر ويكتب ما سمعه تماماً ويعتني بالتقييد والضبط ويذاكر بمحفوظه ليرسخ في ذهنه ) .

قال : ( أن يوقر شيخه ولا يضجره ) وهذه واضحة . قال **ابن** ( ويرشد غيره لما سمعه ) : أي إذا سمع فائدة من الشيخ ألا يخل بها ويكتم ما سمع من الشيخ حتى يتوفى دونه ، أن يرشد غيره ، ويُذكر عن أحد المحدثين أنه رأى أظنه الزهري وروى عنه وكان يمشي هو ومعه الشيخ فمر بهم أحد أقرانه فقال من هذا الذي معك فقال أحد الناس ثم جاء بعد أن مات هذا الشيخ فصار يحدث عنه فقال كيف تحدث عنه وأنت ما لقيته ، فقال تذكر ذلك الذي سألتني عنه ذلك هو الشيخ وأنا ما دلتك عليه ، أي أنه فعل هذا حسداً وهذا ليس بمحمود ويدل على الشخص المستفيد منه ولا يدع الاستفادة لحياء أو تكبر والحياء والاستكبار أعظم داء يمنع طالب العلم من الاستفادة فلا يتعلم مستحي ولا مستكبر .

قال : **ابن** ( ويكتب ما سمعه تماماً ) وهو الذي يعبر عنه العلماء : ( على الوجه ) وإذا قال كتب على الوجه أي أنه يكتب كل شيء ؛ ولذلك كانوا يقولون ( إذا سمعت **فقمش وإذا حدثت ففتش** ) يعني إذا سمعت فأكتب كل شيء قد يأتي يوم من الأيام وتحتاج الذي تقول أنك لا تحتاجه لأن الفوائد أنت لم تصل إلى درجة التمييز للفائدة من غيرها من هو الذي يعرف الفائدة التي يجب أن تتميز وتبرز والأمر الذي لا يحتاج ؟ هو الذي بلغ مرتبة معينة من العلم .

ففي زمن الطلب اهتم بكل شيء صغيرة وكبيرة ، ثم إذا كبرت في العلم عندها يمكن أن تميز بين الفوائد التي تستحق الأفراد من غيرها .

📖 ( التقيد والضبط ) : يجب أن يكتب بإجادة أي يقيد بها بالحركات والسكنات والنقاط ، بوضع العلامات علامات الإهمال علامات النقد بصورة واضحة جيدة .

📖 ( ويذاكر بمحفوظه ليرسخ في ذهنه ) والمذاكرة المقصود بها هي اللفظ العربي الفصيح لأن المذاكرة مفاعلة لابد أن تكون مع شخص وآخر ، والمذاكرة عند طلبة العلم لا بد أن يتذكرون الفوائد بينهم ، والمذاكرة من أجود الأمور التي تعين على الحفظ وتركز المعلومات وميزتها أنها مراجعة بدون ملل لأنها في جو من المنافسة وجو من الحرص وإبداء المعلومات ويمر الوقت دون أن تشعر به ومع ذلك تستفيد وتفيد غيرك.

**قال المصنف : ( ومن المهم أيضاً معرفة سن التحمل والأداء والأصح اعتبار سن التحمل بالتميز هذا في السماع ) .**

يقول يجب أيضاً أن يعرف ما هو السن الذي يقبل فيه الرواية يقبل فيه سماع الرواية وتحملها والسن الذي يقبل فيه أداء الرواية ، فرق بين السن الذي يصح فيه تحمل الرواية ، والسن الذي يصح فيه أداء الرواية .

**فالسن الذي يصح فيه تحمل الرواية هو :** التمييز ، مثلاً إذا كان الراوي مميزاً يصح أن يسمع ولا يشترط ولا يشترط فيها سن معين ، ومن أهل العلم من حددها بخمسة سنوات ، ومنهم قال أكثر أو أقل من ذلك ، والصواب أنه التمييز ، فإذا وصل الطفل إلى سن التمييز يصح أن يعتبر سامعاً للحديث ومتلقياً ومتحملاً للحديث ، وهذا يختلف باختلاف الناس ، ومن الناس من يميز في خمسة سنوات ومنهم من لا يميز إلا في ثلاثين سنة فمن ميز يتحمل ومن لا يميز لا يتحمل .

**قول المصنف :-** ( وقد جرت عادة المحدثين بإحضارهم الأطفال مجالس الحديث ويكتبون لهم أنهم حضروا ولا يد في مثل ذلك من أجازهم المسمع والأصح في سن الطالب بنفسه أن يتأهل لذلك ) .

يعني إذا حضر الطفل الذي لم يبلغ سن التمييز واصطلح كثير من المحدثين أنه خمسة سنوات يكتبون له حضر السماع يقولون وفلان حضر فإذا وجدت في السماعيات يقولون حضر فلان معنى ذلك أنه كان أثناء السماع دون سن الخامسة فكلمة حضر لا تظن أنها تعني فقط أنه جاء وإنما المقصود بها أنه كان دون سن التمييز يقول من الأفضل أن الشيخ الذي يروي الحديث ويعلم الحديث ويسمع الحديث أنه يجيز الذين يسمعون منه حتى إذا كان أحداً منهم دون سن التمييز فالسماع لا ينفعه في شيء فتكون الإجازة صحيحة بالنسبة له فيروي أقل شيء بالإجازة أنه لم يروي بالسماع يروي بالإجازة ، إذا كان بعضهم ناعساً أو نائماً أثناء الرواية فإذا أجازهم صار روايته إلى الشيخ إما سماعاً أو إجازة وكلا الطريقتين طريق التحمل صحيحة ، فإذا لم يجز للنائم وللناعس وللساهر أن يروي ما سهر عنه وما نعس عنه ، وهذا يشق وقد لا يعرف ، فلا بد أن يجيز المحدث السماع بالإجازة . يقول **📖** ( والأصح في سن الطالب أن يتأهل لذلك ) كما قلنا أن يكون متممناً أو أن يكون قادراً لحضور مجالس العلم بنفسه دون أن يحضره أحد.

**قال المصنف :-** ( ويصح تحمل الكافر أيضاً إذا أداه بعد إسلامه وكذا الفاسق من باب أولى إذا أداه بعد توبته وثبوت وعدالته ) .

يقول أثناء السماع أيضاً لا تشترط العدالة ، فالكافر إذا سمع حديثاً ثم أسلم أي أدى الحديث أثناء إسلامه يكون صحيحاً : مثل بعض الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ حال الكفر ثم أسلموا ، مثل جبير بن مطعم بن عدي حديث صحيح البخاري في سورة الطور قرأها النبي ﷺ في صلاة المغرب وهذا سمعه من النبي ﷺ وهو كافر وأداه بعد إسلامه وهو مخرج في الصحيح ، ولا يشترط في حال السماع العدالة ، فإذا كان هذا قيل في الكافر الفاسق من باب أولى .

**قال المصنف :** ( وأما الأداء فقد تقدم أنه لفظ لا اختصاص له بزمان معين بل يقيد بالاحتياج والتأهل لذلك وهو مختلف باختلاف الأشخاص وقال : ابن خلد إذا بلغ الخمسين ولا ينكر عند الأربعين وتعقب بمن حدث قبلها كمالك )

يقول : وأما الأداء قد تقدم لا اختصاص له في زمن معين وإنما ضابطه بالاحتجاج والتأهل أن يكون محتاج إليه وإن يكون متأهلاً بالتعليم ويقول وهو مختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والأحوال ، فالمقصود أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والأحوال ، وأما ما قيل أنه بلغ الخمسين أو الأربعين وقال في ذلك في التأليف والتصحيح هذا كله تحديدات لا دليل عليها ولا وجه لها وإنما ضابطها الاحتياج والتأهل

قول المصنف :- ( ومن المهم معرفة كتابة الحديث وهو أن يكتبه مبيناً مفسراً ويشكل المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى مادام في السطر بقية وإلا ففي اليسرى ) .

من المهم أيضاً معرفة كتابة الحديث وهو أن يكتبه واضحاً مبيناً ولا يسرع في الكتابة ولا يهمل في تجويد الكتابة فيضبط ما يستحق الضبط من الأمور المشككة ، ولذلك قالوا إنما يشكل ما يشكل ، فلا تشكل كل شيء لأنك إذا ضبطت كل شيء زلّ القلم في بعض الأحيان لكن إذا لم تضبط إلا الذي يحتاج الضبط تكتشف أنك أتقنت الضبط وهذا نجده حتى في الكتب المطبوعة لكن المحقق الذي لا يضبط إلا ما يحتاج إلى ضبط تجد ضبطه في الغالب محرر متقن فيشكل ما يشكل ثم قال : آدابها كثير ومن بين هذه الآداب التي تبين لك على حرص المحدثين على بيان طريقة الكتابة الصحيحة قد يكتب الساقط في الحاشية اليمنى مادام في السطر بقية إذا كان في السطر بقية كتب نصف السطر ثم وجد أن هناك سطرين ثلاثة سقطت عليه أثناء النسخ يحتاج إلى كتابتها وكتب في الحاشية اليسرى ما هو الخلل وماذا يحصل ؟! يظنون أنها من السطر وهي قد تكون ليس من السطر يظنون أنه من أثناء السطر فيكتبها في الحاشية اليمنى إذا كان السطر فيه بقية أما إذا كان السطر كاملاً فيكتبها في الحاشية اليسرى ، ولماذا لا يكون في الحاشية اليسرى ويكون دائماً في اليمنى لأن الحاشية اليمنى في الغالب قديماً كانت تقص بالمقصات فلو كتب في الحاشية اليمنى قد يأتي القص على الكتاب فيأتي القص فالحاشية الداخلية أبعد أن ينالها القص فهي أحفظ للكتابة ولهم في ذلك آداب عجيبة وتجودون هذا في المكتب الموسعة

كتدريب الراوي وفتح المغيث هل يكتب السقط أعلاه ولا إلى أسفل ، لهم ضوابط تكتبه إلى أعلاه لأنه يمكن يأتيك سقط ثاني أسفل وهكذا ولهم صور كثير لذلك وتكبير الخط لا تجعله دقيق مثلاً الإمام أحمد رأى ابنه عبد الله يكتب بخط دقيق فقال له عبارة لطيفة قال له : يخونك أحوج ما تكون إليه ، يعني أنت الآن شاب بصرك قوي وتقرأ فإذا شبت وضعف بصرك وحفظك ما استطعت أن تقرأ ما كتبه بيدك ، فالمقصود تجويد الخط وتكبره مهم جداً .

قال المصنف : ( وصفة عرضه وهو مقابلته مع الشيخ المسمع أو مع ثقة غيره أو مع نفسه شيئاً فشيئاً ) .

المقصود بالمقابلة هي مقابلة النسخة التي عند الطالب بالنسخة التي عند الشيخ ، إما مع الشيخ نفسه أو مع ثقة غيره ، هذا هو علم التحقيق يكون بالمقارنة بينه وبين النسخ وضبط النسخ الصحيحة . هنا يوجد سقط نكتبه ( وصفة سماعه بأن لا يتشاغل ما يخل به من النسخ أو من حديث أو نعاس ) هذه ساقطة من النسخة وهي ثابتة من المطبوعة ويدل عليها كلام الذي في أعلى المتن وصفه كتاب الحديث وعرضه وسماعه ما تكلم عن سماعه في الشرح .

صفة السماع بأن لا يتشاغل بما يخل به أثناء السماع لا يتشاغل لا بالنسخ ولا بحديث مع أحد ولا بنعاس أو بنوم هذه كلها أمور تخله بصحة السماع ، وطبعاً هذه يختلف فيها شخص إلى شخص ، فالإمام الدارقطني يكتب حاله السماع فليل له لا يصح سماعك فقال فهمي للسماع غير فهمك فليل له ماذا كان يحدث فَسَرَدَ لهم المجلس كاملاً من حفظه وهو كان ينسخ أثناء ما يسمع وهذه أول مرة يسمع فيها هذه الأحاديث وحفظها من أول مرة وإن كان هذا نادراً .

قول المصنف :- ( وصفه إسماعه كذلك وأن يكون ذلك من أصله الذي سمع فيه كتاب أو من فرع قوبل على أصله وإن تعذر فليجبره بالإجازة في من خالف إن خالف )



يقول وصفة إسماعه كذلك وأن يكون إذا أسمع الشيخ أيضاً أن يكون ذلك من غير أن يخل بالأسماع ينسخ أو حديث أو نعاس ويكون ذلك من أصله يعني الشيخ يمسك أصله الذي سمع فيه كتابه يمسك الكتاب الذي هو نفسه تلقاه عن شيخه بالسماع أو فرع قبول على أصله إذا لم يكن عليه الأصل نفسه الذي سمعه من ذلك الشيخ وعليه السماع النص فنسخه أخرى قبولت على الأصل الذي سمع من ذلك الشيخ فإن تعذر فليجبره بالإجازة فإن تعذر ذلك فليجز هذا أي لنفسه أن يكون له الإجازة من شيخه ثم يكون أو يميز أيضاً الطلاب بمروياته كما ذكرنا سابقاً .

قال المصنف :- ( وصفة الرحلة فيه حيث يبتدئ بحديث أهل بلده فيستوعبه ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده ويكون اعتناؤه بأسفاره بتكثير المسموع أولى من اعتناؤه بتكثير الشيوخ ) .

الرحلة في طلب الحديث أدب من آداب المحدثين المشهورة ، وقد صنف الخطيب البغدادي كتاب **الرحلة في طلب الحديث** (( الرحلة في طلب الحديث )) وهو كتاب مطبوع يذكر فيه بعض قصص المحدثين في الرحلة في طلب الحديث ، ومن آداب هذه الرحلة أن لا يرحل حتى يستوعب حديث بلده ليس من العقل ولا من الصواب أن تترك بلداً ملئ في العلم والحديث وترحل إلى طلب الحديث وبلدك فيها شيء كثير من العلم لم تنله ، ثم يرحل فيحصل في الرحلة وليس عنده حرص على أن يسمع ما لم يسمعه وان يحصل ما ليس لديه ، أما أن يكرر ما سمعه فهذا تضييع للوقت أيضاً ، فالعلم كثير جداً يحتاج إلى تزود ويكون اعتناؤه في أسفاره بتكثير المسموع أولى من الاعتناء بتكثير الشيوخ .

قال المصنف :- ( وصفه تصنيفه وذلك إما على المسانيد بأن يجمع مسند كل صحابي على حدة فإن شاء رتبته على سوابقهم وإن شاء رتبته على حروف المعجم وهو أسهل تناولاً ) .

يذكر بعض وجوه التصنيف في السنة فيقول من وجوه التصنيف في السنة كتب المسانيد ، وهي : [ الكتب التي تجمع أحاديث كل صحابي على حدة ] مثل مسند الإمام أحمد ومسند أبو يعلى الموصلي ومسند البزار ومسند عبد بن حميد ومسند أبو داود الطيالسي ومسند الهيثم

بن كليب ومسند الروياني ومسند الحميدي وغيرها ، وهذه هي التي يفرد فيها اسم كل صحابي على حدة ، ويقول طرقهم في ترتيب الصحابة مختلفة مثلاً مسند الإمام أحمد ابتداءً بالعشرة المبشرين بالجنة ثم بآل بيت النبي ﷺ ثم بالكثيرين ثم بمسند المدنيين والمكيين ثم الكوفيين والبصريين والشاميين وهكذا ، يعني البلدان وبعض الكتب رتبت أسماء الصحابة على حروف المعجم : لعبد الباقي بن قانع و **هـ** (( المعجم )) لأبي القاسم البغوي ، هذه كلها كتب رتب فيها أسماء الصحابة على حروف المعجم . ويقول وهذه أسهل تناولاً .

**قال المصنف :- ( أو تصنيفه على الأبواب الفقهية أو غيرها بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه إثباتاً أو نفي والأولى أن يقتصر على ما صح أو حسن وأن جمع الجميع فليبين علة الضعف ) .**

يقول ومن طرق التصنيف الترتيب على الأبواب ، أي ترتيب الأحاديث حسب أبوابها وهي تنقسم إلى قسمين أساسيين : وهما كتب الجوامع ، وكتب السنن .

- ✱ كتب الجوامع هي التي تضم أبواب العلم كلها : مثل جامع البخاري .
- ✱ ويقابلها كتب السنن وهي التي تهتم بأحاديث الأحكام خاصة التي يستنبط منها الحلال والحرام وما شابه ذلك وعلى رأسها سنن أبو داود وهو أول كتاب ألف بهذه الطريقة وبهذا التوسع وكتاب مسلم أيضاً وإن كان يشمل كل كتب العلم وأيضاً هناك فضائل الصحابة وفيه أبواب أخرى غير متعلقة بالأحكام ، وكتاب الترمذي جامع وهو سماه الجامع وفيه كتاب التفسير والزهد والرقائق وفيه صفة الجنة والنار وهذه لا تدخل في الأحكام ، وأيضاً سنن ابن ماجه وإن ضم أيضاً بعض الأبواب التي لا تتعلق بالأحكام ولكن جلها في الأحكام ، والسنن الكبرى للبيهقي وهكذا . يقول لها طريقتين أيضاً ما اكتفى بذكر الصحيح مثل صحيح البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وهي مرتبة على الأبواب واكتفى بالصحيح ، ومنها ما تذكر الصحيح والضعيف وقال ولكن الأولى على من لم يفرد الصحيح أن يبين الصحيح من الضعيف كما فعل الترمذي رحمه الله فإنه يحكم بالصحة والحسن والضعف ، وكذلك النسائي لا يسكت عن حديث

ضعيف في السنن الصغرى فيبين ضعفه إما صراحة أو تلميحاً ، وأبو داود اشترط أن يسكت إلا عما كان صالحاً عنده .

قال المصنف رحمه الله : ( أو تصنيفه على العلل فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته والأحسن أن يرتبها على الأبواب ليسهل تناولها ) .

كتب العلل وهي التي تعني بيان اختلاف الرواة في رواية الحديث وصفاً وإرسالاً وزيادة في المتن أو نقصاً ووصفاً ورفعاً ، وقد ألفت فيها كتب ، وهي من أجل أنواع التصنيف ، ولم يتصدى في التصنيف فيها إلا كبار الأئمة ، ومن أقدم الكتب في ذلك كتاب **العلل** (( لابن المديني ، وكتاب **العلل الكبير** )) للترمذي ، وهو أسئلة للبخاري ، وكتاب العلل الكبير للترمذي مرتب على الأبواب الفقهية ، وكتاب **العلل** (( لابن أبي حاتم أيضاً مرتباً على الأبواب الفقهية وهو مطبوع ، وكتاب **العلل** )) للدارقطني وهو أوسع هذه الكتب وأجلها وهو موجود بكامله طبع منه حتى الآن أحد عشر مجلداً ولو طبع كاملاً لجاء في نحو عشرين مجلداً تقريباً وهو مرتب على المسانيد لا على الأبواب الفقهية هذه أهم كتب العلل المطبوعة .

قال المصنف : ( أو يجمعه على الأطراف فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ويجمع أسانيد إما مستوعباً وإما متقيداً بكتب مخصوصة ) .

كتب الأطراف : [ هي الكتب التي تذكر طرق الحديث \_ طرق المتن فقط \_ للدلالة على الحديث ، ثم تركز طرق الحديث التي روي بها ] ، وأشهر كتب الأطراف : كتاب **تحفة الأشراف** بمعرفة الأطراف (( لأبي الحجاج المزي ، وهو من دواوين الإسلام العظمى ، وأبو الحجاج المزي له كتابان أفنى عمره فيهما : الأول : هو كتاب **تهذيب الكمال** )) الذي سبق ذكره في كتب رجال الكتب الستة .

والثاني : (( تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف )) في أحاديث الكتب الستة وهو مصدر أصيل ومهم جداً في تخريج الحديث ، لا غنية لطالب علم عنه أبداً ؛ لأنه يجمع طرق الحديث الذي رواه أصحاب الكتب الستة في موطن واحد فيسهل عليك الحكم على الحديث والنظر في طرق واختلاف الرواة ، وعلى نفس المنهج ألف الحافظ ابن حجر كتابه **إتحاف المهرة** بالفوائد المبتكرة من أطراف الكتب العشرة (( وضم فيه أطراف الكتب العشرة : وهي موطأ مالك ومسنند أحمد ومسنند الشافعي وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان والمستدرک للحاكم ومسنند الدارمي وشرح معاني الآثار للطحاوي والسنن للدارقطني والمتقى لابن جارود هذه الكتب التي في كتاب الحافظ ابن حجر ، وهو كتاب لا غنى عنه .

قال المصنف : ( ومن المهم معرفة سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء الحنبلي وهو أبو حفص العكبري وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد أن بعض أهل عصره شرع في جمع ذلك فكأنه ما رأى تصنيف العكبري المذكور ) .

معرفة أسباب الحديث مثل معرفة أسباب النزول ، يعني بعض الأحيان يكون للحديث قصة وسبب لوروده : مثل حديث : ﴿ **إِنْ مِنْ الْبَيَانِ لَسِحْرٌ** ﴾ أورده **الرحمن** عندما تنافر الزيرقان بن بدر وعمر بن الأهتم فمدح الزيرقان بن بدر ابن الأهتم وانصفه ، ثم أمتدح عمر بن الأهتم الزيرقان وقصّر في المدح ، فغضب الزيرقان فذم عمر بن الأهتم فنظر إليه النبي ﷺ غاضباً وقائلاً : قبل قليل تمدحه والآن تذمه فقال يا رسول الله رضيت وقلت فيه خير ما علمت ، وغضبت فما ذكرت فيه إلّا ما علمت فقال أكذب في الأولى ولم أكذب في الثانية فقال النبي ﷺ وابتسم إن من البيان لسحر ، يعني خلص نفسه من هذه الورطة بتخليص جميل جداً ، وهذا هو سبب ورود الحديث ، مثل سبب نزول الآية ؛ ولكن العلماء غالباً يعبرون عنه بسبب ورود لا نقول سبب نزول ؛ لأنه لم يُنزل .

من المؤلفات التي صنفت فيه : كتاب **إتحاف** (( أسباب ورود الحديث )) للسيوطي وهو كتاب مطبوع ، وأيضاً كتاب : **إتحاف** (( البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث

الشريف )) للشريف إبراهيم بن محمد الحسين الشهير بابن حمزة المتوفى سنة عشرين ومائة وألف للهجرة ، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات .

قال المصنف : ( وصنفوا في غالب هذه الأنواع على ما أشارنا إليه غالباً وهي نقل محض ... ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل وحصرها متعسراً تراجع لها مبسوطاتها ليحصل لها الوقوف على حقائقها والله الموفق ... ) .

هذا آخر هذا الكتاب المبارك ، نسأل الله عز وجل أن ينفعنا وإياكم بعلم صالح ، وأن يجمع لنا بين العلم والعمل والقبول والرضا ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد .

